

الماضي فان النسبة فيه متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا لاختلاف طرفيها
تأمل قولهم يلتفت الى ما هو اهم عطف على قوله امر بالتأمل
اي امر بالتأمل الخاص الذي بينه ولم يعين بستان ما هو ولي بان
يتأمل فيه وهو الحكمة بين هذين العلامتين السيد والسند والمحقق
العضد فقد اختلف قولهما صرح السيد بالسند بان الاستعارة
في الفعل لا يجري في النسبة الداخلة في مفهومه وصرح المحقق العضد
بجريانها فيه باعتبار النسبة الداخلة فيه **قول** فلان الفعل
موضوع للنسبة العلامة المحقق منع ذلك وقد استدلل الشارح
في شرحه على التخصيص بوجه اخر وهو ان النسبة جزء معنى الفعل ولا
يستعار الفعل قهرا لانه لو لم يكن موضوعا لها لكان استعارته عنها
كاستعارته عما لا يملكه بخلاف المصدر فانه لا يستعار الفعل عن
معناه بل يستعار عن معنى المصدر لفظه ثم يشتق الفعل منه وتسمى
الاستعارة فيه بتبعية المصدر ولا يمكن مثله في النسبة **قول**
واما الثاني عدم تمام تعليقه قدس يمنع من كون الاستعارة
في الفعل باعتبار النسبة وحاصل البحث على ذلك ان قوله ان
متعلق نسبة الفعل مطلق النسبة ممنوع او باطل لانه انما يخص
النسبة الى الفاعل والنسبة الى المفعول وعند ذلك وحسب كانت
مخصوصة ولها لا يجر لوازم مخصوصه صح تشبيه بعضها ببعض
في تلك الوازم وتبني عليها الاستعارة لكن المانع كما بينه اذا
الشارح ونقله عنه في الحاشية السابقة **قول** لكن هذه المناقشة
مع العلامة المحقق لا طرفة عين تزيل كلامه السابق في حاشيته بان
مناقشته في المثال والمناقشة فيه ليست من كتاب المحققين وفيه انه
يمكن عمل كلامه في الحاشية على وجه لا يصير مناقشة في المثال بان يقال
معنى قوله فان فيلشارة الى ان النسبة الجارية فيها الاستعارة نوع
من النسبة دون النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي انه انكار
لكون

لكون متعلق نسبة بعض الافعال نوعا من النسبة حتى تجري فيها
الاستعارة بل المعتمد فيها مطلق النسبة فيرجع الى انكاره بان الاستعارة
في نسبة الفعل دون المناقشة في المثال غير انه تجر عليه حينئذ ما تجر
على السيد والسند كما سبق الكلام فيه **قول** الاستعارة في النسبة
متعلق بالمثال **قول** لان الفعل قد يوضع النسبة الانشائية اي
في ضمن وضعه المعنى المطابق الذي هو مجموع الحدث والزمان والنسبة
الاجزائية المشتمل على مطابقة الالام مطابقة النسبة الانشائية لمسا
النسبة الثانية بالاولى في المطابقة اي الحصول الذي يناسبك عاوه
في المقام المتعلق به تقابلي وقوله في استعارة قوله فليستع مثالا لا
استعارة الفعل الموضوع للنسبة الانشائية المقصود بالوجه
النسبة الخبرية الاستعارة لانه لثابتة لانه في الوجود
بمعنى الوجود فليستع بمعنى يتبوي محل وينزل كما هو ظاهر **قول**
ولما كان متعلق معنى الحرف في ظاهره فما ذكر ان معنى الحرف نسبة جزئية
وكل نسبة كذلك لا بد في تعلقاتها من طرفي متعلق بها فاذا ذكر المتعلق
بتأثير الذهن اليها متعلقة به ولا بد لها منه غير ان تخصص صاحب
التلخيص المتعلق بالجرور على هذا غير ظاهر واعلم ان الشارح
بالتعويض لوهم حيث قال حتى توهم صاحب التلخيص انه في لام الفعل
مجرورة **قول** ورد الخط المطلق الوجه في كونه خطا مطلقا
انه لا يكون الاستعارة في الطرف بقا الاستعارة في الجرح والوجود
ان يكذب فلهذا اذا قلنا حفت من السيد الى رجل السحاح ففتت استعير
الجرح ولم يلزم منه الاستعارة في من الحرف **قول** ما يعبر
به عنه من المعاني المطلقة الضمير الجرح والبا راجع اليها والجرح
بعن راجع الى معنى الحرف **قول** حتى لم يزل كون الحرف مجازات لاحقا
لها اذ لا يستعمل الحرف في تلك المعاني المطلقة بل لا يصح واللام يكن
حينئذ حرفا بل اسما بل يلزم منه صحة استعمال الحرف في المستقبل بالمفهوم